وزيرة البيئة تتوعد شركات النفط في البصرة بإجراءات صارمة بسبب التلوث



نخيل نيوز ـ متابعة

هدّدت وزيرة البيئة سروة عبد الواحد، اليوم الإثنين، باتخاذ إجراءات قانونية صارمة بحق شركات النفط العالمية العاملة في محافظة البصرة، محذرة من استمرار التلوث الناجم عن أنشطتها، فيما طالبت بوضع خطط لمعالجة الأضرار البيئية، بما يتناسب مع حجم الأرباح التي تحققها هذه الشركات من العمل في العراق.

وقالت عبد الواحد، خلال مؤتمر صحفي عقدته في البصرة برفقة المحافظ أسعد العيداني إن الوزارة لديها "مؤشرات سلبية جداً" بشأن الأثر البيئي للأنشطة النفطية، مؤكدة أن الشركات العاملة في المحافظة مطالبة بوقف التلوث ووضع خطة واضحة لمعالجته.

وأضافت أن "من غير المقبول أن تأتي شركات النفط العالمية إلى العراق والبصرة وتحصل على مليارات الدولارات، ثم تتسبب بمشكلات بيئية داخل المحافظة"، مشددة على أن هذه الشركات يفترض أن تكون أكثر اهتماماً بالبيئة، ولا سيما أنها تلتزم بمعايير المحافظة عليها في بلدانها، ما يستوجب تطبيق المعايير ذاتها في العراق.

وفي ما يتعلق بالوضع البيئي العام في المحافظة، أعربت عبد الواحد عن أملها في أن ينعكس النجاح والإعمار الذي تشهده البصرة على واقعها البيئي أيضاً، وأن تصبح من أفضل المحافظات العراقية في هذا المجال، وصولاً إلى هدف "التلوث الصفري".

وأشارت إلى أن الإجراءات المتخذة حالياً للحد من التلوث لا تزال، رغم ما تحقق من تقدم، في مراحلها الأولية، لافتة إلى وجود تطور في بعض القطاعات، من بينها المستشفيات التي أنشأت وحدات للمعالجة البيولوجية، لكنها شددت على ضرورة استكمال متطلبات معالجة النفايات الصلبة، ومنها توفير مثرمات لها.

وبشأن ملف المجاري والمياه الثقيلة، أوضحت أن هناك محطات قيد الإنجاز وأخرى مكتملة، إلا أن بعض العقبات لا تزال قائمة، خصوصاً ما يتعلق بنهر الزيتونة، مبينة أن المحافظ أبدى استعداده لاستكمال الإجراءات الخاصة بالمحطات التي لم تدخل الخدمة بعد.

وكشفت عبد الواحد عن موافقة محافظة البصرة على توفير محطات لمراقبة جودة الهواء، فيما وافق مجلس حماية وتحسين البيئة على توفير محطات لرصد المياه، بما يتيح للوزارة متابعة مستويات التلوث الهوائي والمائي والاستناد إلى بيانات الرصد في عملها.

وختمت عبد الواحد، حديثها بالقول إن "البصرة تواجه تحديات كبيرة في ملف الألغام والمخلفات الحربية"، معتبرة أنها من

أكثر المحافظات تلوثاً بها، الأمر الذي يضع الوزارة أمام مسؤولية مضاعفة للعمل على هذا الملف بصورة أكثر تركيزاً، من دون أن تقدم تفاصيل إضافية عن المؤشرات المتعلقة به.